حدود مستقبل مصر كقوة اقليمية بعد ثورة 25 يناير

د. وائل أسماعيل شاكر

أكاديمي* وباحث من العراق

*أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمة الدولية/ كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

مقدمة

من الأمور التي أصبحت ماثلة في الأذهان، أن مصر قبل25 يناير(كانون الثاني) لن تكون هي مصر بعد هذا التاريخ، وينطبق هذا على أوضاعها الداخلية ونظامها السياسي، مثلما ينطبق على علاقاتها الإقليمية والدولية.لقد استطاعت مصر خلال الحقبة الناصرية القيام بدور قيادي إقليمي بارز, فقد نجحت مصر الناصرية من تحقيق إجماع عربي فعال في مواجهة قضايا مصيرية واجهت العرب

من مثل الحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، والموقف من مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن، وانبثاق فكرة مؤتمرات القمة العربية، الإجماع العربي على دعم دول المواجهة في مؤتمر الخرطوم بعد نكسة حزيران1967 ورفع شعارات اللاءات الثلاث، ونجاح عبد الناصر في إيقاف مذابح أيلول الأسود عام 1970، ونجاح مصر في تحقيق إجماع عربي حول دول المواجهة خلال حرب أكتوبر(تشرين 1) عام 1973، ثم قررت مصر السادات الابتعاد عن دورها القيادي والإنفراد بخيار السلام مع إسرائيل[1]، مما سبب في عزلتها عربياً، وجاء مبارك بسياسة مهادنة مع الغرب على حساب دور مصر مما ألحق بها أضراراً أكبر.

1 - عبد الله صالح، الدور الإقليمي لمصر ومعضلة الشقيقة الكبرى، مجلة العصر الالكترونية، 2004/5/28.

يكتسب دور مصر ومكانتها بعداً إقليمياً ودولياً في كل وقت وحين، فطبيعة مصر الجغرافية تتميز بخصوصية وفرادة تتميز بها عن غيرها من الدول التي ربما شهدت

تغيرات جغرافية وتعددت مسمياتها عبر التاريخ وربما يعود ذلك كما قال عنها جمال حمدان[2] لعبقرية المكان وخصوصية الوضع الجغرافي المصري، ولهذا فمهما كانت طبيعة التغيرات التاريخية وعمقها كما هو الحال لما تتعرض له المنطقة حالياً، والتي تشير المؤشرات إلى حدوث تغيرات جذرية في المنطقة، ولاسيما تغيرات جيوسياسية كما ستشهد ضمور دول بعد دول، وتمدد دور دول أخرى، ولا يستبعد المحللون أن تشهد المنطقة تحولات سياسية واقتصادية مهمة في غضون السنوات القادمة، وربما تشهد تغيرات جغرافية.

2 - جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، المكتبة العالمية،ج1، 1967، ص22.

وكان للرئيس حسني مبارك دور في تقليص دور مصر، إذ ألغى دورها العربي والإفريقي وأخرجها من المعادلات الإقليمية، وكاد يورطها في الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب في دول عربية. بما يعنيه ذلك من تحويل الجنود المصريين إلى مرتزقة على غرار بلاك ووتر، وعرض الجيش المصري كمقاتل لقاء أجر، هذا مع عقده علاقات صداقة وصلت لغاية التحالف مع إسرائيل، تحت ذريعة إن مصر قدمت أكثر من طاقتها في مواجهة إسرائيل، وأن الفقر المصري ناتج عن هذا النوع من التضحيات المصرية.

ولتوضيح حدود مستقبل مصر الإقليمي، سنتناول ذلك عبر المحاور الآتية:

أولاً.مقومات الدور المصري:

حظيت مصر بموقع جيوبولتيكي متميز، رتب عليها مهام ووظائف وأدوار في دوائر مختلفة ثلاث، أولها الدائرة العربية كونها دولة عربية مهمة، والثانية في الدائرة الأفريقية كونها دولة تقع في قارة أفريقيا، والثالثة الدائرة الإسلامية لأنها دولة إسلامية

حظيت مصر بموقع جيوبولتيكي متميز، رتب عليها مهام ووظائف وأدوار في دوائر مختلفة ثلاث، أولها الدائرة العربية كونها دولة عربية مهمة، والثانية في الدائرة الأفريقية كونها دولة تقع في قارة أفريقيا، والثالثة الدائرة الإسلامية لأنها دولة إسلامية، ومن الملاحظ إن الدوائر الثلاث تعكس مكانة وثقل مصر الإقليمي، ناهيك عن دورها الدولي. ويمكن الإشارة إلى مقومات الدور المصري إقليمياً ودولياً في مجموعة نقاط على النحو التالي:

1.المقوم المادي: ويشمل عناصر القوة الجغرافية والبشرية والاقتصادية، فمصر تتمتع بموقع جيو إستراتيجي مميز، مكنها من أنّ تؤدي دوراً مهماً في صياغة السياسات الإقليمية والدولية حرباً أو سلماً، وأعطاها مكانة متفردة في العالم، بملتقاه الآسيوي والأفريقي، فضلاً عن كونها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط بتاريخه المعقد والمأزوم منذ عقود طويلة.

وتستند الأهمية الجيوإستراتيجية لمصر على أربعة محاور رئيسة: الموقع الجغرافي والقوى البشرية الهائلة والثروات الاقتصادية والتراث الحضاري التاريخي العريق الذي يعود لآلاف السنين. إذ تمر عبر أرضها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي، وتعتبر أحدى أهم الممرات المائية في العالم. بجانب الأهمية الاستراتيجية والتجارية حيث تصل البحر الأحمر والبحر المتوسط، وهي من أهم الموارد الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، وتدر عليها سنوياً ما يقرب من ثلاثة مليارات من الدولارات، فمثلًا حققت القناة في عام 2004 عائدات بلغت 3.08 مليارات دولار، وهذا الممر صالح لعبور مختلف أنواع السفن، التجارية منها، أو الحربية، من دون عائق ملاحي، وفي مدة زمنية قصيرة نسبيًا (عدة ساعات). تقع القناة بكاملها داخل الأراضي المصرية، وتفصل ما بين شبه جزيرة سيناء المصرية من الشرق، وبقية التراب المصري في الغرب، بطول يصل إلى نحو 163 كلم .

شكّل الموقع الجغرافي للقناة البعد الاستراتيجي لمصر في قلب منطقة الشرق الأوسط، وجعلها لاعباً جيو استراتيجياً على مستوى المنطقة من البحر الأحمر والجزيرة العربية، حتى مضيق باب المندب والدول المتشاطئة[3].

وتعد مصر أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، فحوالي ثلث العرب مصريين. ويقدر عدد سكانها حوالي 82 مليون ونصف نسمة[4].

وبفضل تمتعها بسواحل طويلة على البحرين الأبيض والأحمر، يوجد 32 ميناءً بحرياً تمثل في مجموعها النافذة التجارية الهامة، استيراداًوتصديراً، فضلاً عن أن قناة السويس تمثل همزة الوصل بين الشرق والغرب حيث تقوم بدورها في انتعاش حركة التجارة الدولية، وتّعد أول مورد رئيس للنقد الأجنبي لمصر، فتدر يومياً بخزانة الدولة حوالي 5,5 ملايين دولار، وتستوعب قناة السويس 8 % من حركة التجارة العالمية، وتوفر نحو 40 % من طول ونفقات الرحلة بين شرق آسيا وأوروبا.

كذلك تعد مصر من الدول المنتجة للبترول والغاز، إذ تشكل محافظة البحر الأحمر المصدر الرئيس، وتقدم ما نسبته 75 % من النفط المنتج محلياً، وسط تقارير علمية جيولوجية تؤكد وجود مكامن ضخمة من الغاز بالمياه الإقليمية بالبحر الأبيض المتوسط. ويعد قطاع البترول والغاز الطبيعي من أهم الموارد الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وهو يدر دخلاً أعلى من قطاع السياحة ويصل إلى ضعف إيراد قناة السويس حيث بلغت عائداته عشرة مليارات دولار في عام 2005، كما أن الاستثمارات في قطاع البترول بلغت 80 % من إجمالي الاستثمارات في مصر.

3 - أحمد علو، قناة السويس بين الجيو إكونومي... والجيو استراتيجي، مجلة الجيش اللبناني، ع 309، آذار 2011.

4 - تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيسان 2011، ص311.

وفي هذا السياق، أكد تقرير حكومي أن مصر حققت خلال العام المالي 2009-2010، أعلى معدل لاحتياطي البترول والغاز الطبيعي، وبواقع 18.3 مليار برميل مكافئ، أيَّ بزيادة قدرها سبعة مليارات برميل عن المعدل المسجل قبل عشر سنوات، وسط توقعات تفيد بأرتفاع الاحتياطي المؤكد إلى عشرين مليار خلال السنوات القليلة القادمة[5].

5 - إبراهيم نوار، غاز المشرق : خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع188، نيسان2012، ص-12 19.

وكانت هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية قد أصدرت تقريرا أول أغسطس/ آب الماضي، أكدت فيه وجود احتياطيات من الغاز والبترول والمكثفات داخل المياه الدولية لمصر بالبحر المتوسط، تبلغ نحو 223 تريليون قدم مكعب من الغاز، وثمانية مليارات برميل من البترول والمكثفات، لافتاً إلى أن منطقتي المياه الدولية لمصر وخليج المكسيك تعتبران من أكبر مناطق احتياطي الغاز بالعالم.

أما السياحة فهي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها كمصدر اقتصادي، فمصر تعد واحدة من أبرز نقاط الجذب السياحي بين دول العالم، نظراً لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة الوجوه.

والصحراء الغربية مليئة بالذهب، فمن خلال دراسة خريطة مصنوعة من البردي عمرها 3000 سنة، وجدت في الأقصر عام 1820، وتم نقلها إلى أحد المتاحف الموجودة في مدينة تورين بإيطاليا، وتوضح هذه الخريطة مواقع المناجم الفرعونية، وتشير إلى وجود ما يزيد على 100 منجم في الصحراء الغربية، وبالفعل تم الاستدلال بواسطتها على 16 منجم[6].

6 - المصدر نفسه.

2.المقوم الحضاري والتاريخي: يقوم الدور المصري إقليمياً ودولياً على رصيد حضاري قد يكون فريداً من نوعه في تاريخ الأمم والشعوب، وهو ما يمكن تسميته بتراكم الخبرة التاريخية لحضارة تمتد لأكثر من سبعة ألاف سنة لا يمكن تجاهلها، والغريب في الأمر أن هذه الخبرة الحضارية والتاريخية لازمت الشخصية المصرية وانطبعت بها، كما لازمت المكان وتعاملت معه، فلم تشهد مصر عبر هذا البعد التاريخي تغيرات جغرافية كبيرة، يمكن أن نقول أنها أثرت جوهرياً في طبيعة مصر الجغرافية، وربما نتيجة لهذه الخصوصية المكانية ارتبط المصري منذ أقدم العصور بأرضه.

3.طبيعة الشخصية المصرية: من مقومات الدور المصري إقليمياً ودولياً، أن الشخصية المصرية تتميز بمجموعة عوامل لازمتها عبر التاريخ، ولم تؤثر عليها لحظات

التحول التاريخي، بحيث طغت على طبيعة هذه الشخصية، وأول سمات الشخصية المصرية هي الوسطية، فمصر كوسط جغرافي تمثل حلقة ربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، تركت هذا الانطباع قويا في شخصية أبنائها فتميزت طبيعة الإنسان المصري منذ القدم بالوسطية والاعتدال ولم يعرف المزاج المصري العنف أو التطرف يميناً أو يساراً، وهذا هو حال مصر منذ القدم، فقد عرفت توحيد الإله الواحد، وعبرت عن ذلك منذ إخناتون ورفضت هرطقة المسيحية الرومانية ووقفت ضدها، وحافظت على جوهر المسيحية السمحة كما جاء بها السيد المسيح عليه السلام.

وهذا هو حال مصر منذ القدم، فقد عرفت توحيد الإله الواحد، وعبرت عن ذلك منذ إخناتون ورفضت هرطقة المسيحية الرومانية ووقفت ضدها، وحافظت على جوهر المسيحية السمحة كما جاء بها السيد المسيح عليه السلام

4.القدرة على امتصاص الوافد وابتلاعه: من مقومات الدور المصري التي تؤكد قدرة هذا الشعب على استيعاب الأحداث الراهنة ومواجهتها بحكمة وتجاوزها، من دون أن تترك آثارها السلبية لمدة طويلة، فجميع الطغاة الذين غزوا مصر وحاولوا احتلالها لمعرفتهم بخصوصية المكان وطبيعة الشخصية المصرية، خرجوا في النهاية خاسرين, فمنذ الإسكندر المقدوني وحتى نابليون بونابرت(الحالمين بالإمبراطوريات الكبرى)، كان حلم كل منهم أن مركز هذه الإمبراطورية يجب أن يكون مصر، وأنه بدون مصر لا يكتمل الحلم ببناء إمبراطورية عظيمة.

ثانياً: مصر قبل ثورة يناير2011

يقصد بمفهوم الدور الإقليمي، مفهوم صانعي السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية والموضوعية[7]. والدور الإقليمي لدولة ما، لا ينشأ إلا عندما تسعى تلك الدولة إلى أن تؤدي ذلكم الدور وبصياغة واعية له، ويرتبط الدور الإقليمي لأيَّ دولة بحجمها ومكانتها في الإقليم الذى تنتمى إليه وتلعب فيه ذلك الدور، ويتحدد ذلك الدور بطبيعة التوجه العام لسياسة الدولة في محيطها الإقليمي، وبأهداف تلك السياسة، ومدى توافر الموارد اللازمة لتنفيذها بالإضافة إلى الأدوات التي يتم تحديدها لتحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن قبول واعتراف البيئة الإقليمية والدولية بهذا الدور، حتى يستقر ويكتسب صفتي الاستمرار والفاعلية[8]، ويتوقف اعتراف البيئة الإقليمية والدولية بدور دولة

7 - أحمد فارس عبد المنعم، رؤية عبد الناصر للنظام الإقليمى العربى 1952-1955، فى (مجموعة من المؤلفين)، مصر والعروبة وثورة يوليو، القاهرة، دار المستقبل العربى، ط2، 1983، ص 209.

8 - مصطفى علوى، الشرق أوسطية ومكانة مصر الإقليمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، كانون أول 1996، ص 1.

ما إقليمياً، على رؤية القوى الرئيسة لطبيعة هذا الدور، وإلى أي حد يتوافق أو يتعارض أو يهدد مصالحها في نطاق الدائرة الإقليمية، ومن ثم فقد تتوافر لدى طرف إقليمي معين كافة مقومات القيام بدور إقليمي ما، إلا أن رؤية الأطراف الإقليمية والدولية لهذا الدور تعد عاملاً محدداً لقيام هذا الطرف بالدور الذى حدده ويسعى إلى القيام به، فقد تدفع هذه الرؤى وما يترتب عليها من ردود أفعال متوقعة أو محتملة إلى قيام هذا الطرف الإقليمي إلى تعديله بما يتوافق ومصالح القوى الإقليمية والدولية، أو على الأقل بما لا يلحق أيَّ أضرار بهذه المصالح، وقد يلجأ إلى العزوف عن القيام بهذا الدور، أو تأجيل القيام به، إذا ما وجد أن التكلفة المتوقعة للقيام بهذا الدور تفوق العائد المتوقع من القيام به.

وفيما يتعلق بمصر فلقد كان الدور الإقليمي المصري في دائرتها الإقليمية، قائماً ومستمراً وفاعلاً في كثير من الأحيان، وذلك فيما عدا مراحل الوجود الاستعماري المباشر في مصر وفي المنطقة العربية[9]، وتؤكد العديد من الدراسات التي تؤيدها الخبرة التاريخية الحديثة والمعاصرة، أن قيام مصر بدورها الإقليمي خاصة في نطاق الدائرة العربية المركزية، كان يصطدم دائماً بمصالح القوى الدولية الرئيسة، الأمر الذى أدى إلى صدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى، عبر مراحل تاريخية متصلة، ومن ثم فالإشكالية التي تواجه قيام مصر بدورها الإقليمي يتمثل في كيفية وصول مصر إلى صيغة لعلاقة تتيح لها القيام بهذا الدور وتوجيهه دون أن تستفز القوى المهيمنة في النظام العالمي إلى حد المواجهة المباشرة والصدام المسلح[10].

9 - المصدر السابق، ص 1.

أن قيام مصر بدورها الإقليمي خاصة في نطاق الدائرة العربية المركزية، كان يصطدم دائماً بمصالح القوى الدولية الرئيسة، الأمر الذى أدى إلى صدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى، عبر مراحل تاريخية متصلة

يعبر المحيط الإقليمي لمصر عن المجال الحيوي للأمن القومي المصري، والذي تتوزع محدداته علي مستويين، **أولهما خارجي**: يرتبط به مباشرة دور مصر الإقليمي الفاعل والمتفاعل، مع ثلاثة ملفات أساسية، هي الصراع العربي- الإسرائيلي، ومياه النيل، وتوازن القوي في الشرق الأوسط. **وثانيهما داخلي**: ويتمثل بشكل رئيس في حماية الوحدة الوطنية، ومكافحة الإرهاب.

10 - حسن نافعة، انعكاسات تجديد المشروع القومى العربى على مكانة مصر العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1996، ص 7.

ثالثاً: مصر بعد ثورة يناير: الدائرة العربية

لم يكن مبارك صديقا لحكام دول الخليج وحسب، بل أدى أيضاً دوراً حيوياً في صياغة السياسة العربية خلال العقود الثلاثة التي قضاها في الحكم، ووضع المعايير

لنهج الدول العربية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقدم للسعودية ودول الخليج دعماً قوياً في حربها الباردة مع إيران.

"أن صناع السياسة في الخليج يشعرون بالقلق من تسلل إيران إلى مصر»، وأضاف «السعودية تسعى إلى استعادة ثقلها في المنطقة، بأسلوب حازم جداً. أنها لا تريد أنّ ترى مصر تمحو أيّ مكاسب سعودية»

ويقول تيد كاراسيك المحلل في شؤون الدفاع المقيم في دبي، من "أن صناع السياسة في الخليج يشعرون بالقلق من تسلل إيران إلى مصر»، وأضاف «السعودية تسعى إلى استعادة ثقلها في المنطقة، بأسلوب حازم جداً. أنها لا تريد أنّ ترى مصر تمحو أيَّ مكاسب سعودية»[11].

وقال شادي حامد المحلل بمركز بروكينجز في قطر، «لا شك أن السعوديين قلقون جداً بشأن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية، فمصر غيرت بالفعل سياستها الخارجية خلال مدة قصيرة من الزمن»[12].

11 - نقلاً عن صحيفة القدس العربي، 2011/4/28.

إذ سمح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يحكم مصر، بعبور سفينتين حربيتين إيرانيتين قناة السويس في شباط 2011، على الرغم من اعتراضات صريحة من إسرائيل واستياء واشنطن، في مؤشر على أن مصر الجديدة تريد أن تلعب بمجموعة مختلفة من القواعد.

12 - المصدر نفسه.

وتعتزم مصر محاكمة سبعة مسئولين بينهم وزير سابق للبترول بشأن مبيعات الغاز بأسعار منخفضة لإسرائيل، والتي أثارت جدلاً واسعاً، وسهلت مصر بعد مبارك تحرك الفلسطينيين من قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)، عبر حدودها مع غزة. وكل هذه مؤشرات تحيد عن السياسة التي تناغمت بشدة مع الروح الموالية للغرب، والتي ميزت السياسة الخارجية في معظم العواصم الخليجية لعشرات السنين.

وصرح سكوت ماكليود الأستاذ فى الجامعة الأميركية بالقاهرة وأحد المحللين السياسيين، بأن مصر تؤكد دورها القيادى في العالم العربي، مركزاً على أن السياسة الخارجية المصرية الجديدة ستكون من الآن فصاعداً أكثر حرجاً لإسرائيل. وأرجع ماكليود هذه التكهنات، نتيجة لإعلان وزير الخارجية المصري، إعادة فتح معبر رفح مع غزة، مؤكداً على وجود خطوات ايجابية ومؤثرة سيتم اتخاذها الأيام المقبلة لتخفيف الحصار عن غزة.[13]

13 - مجلة كايرو ريفيو للشؤون الخارجية، القاهرة، 14 حزيران 2012.

ويشير بعضهم الى « أن الرأي العام المصرى ساخط على الحصار المفروض على قطاع غزة ، ويشعر الآن أن عصر مبارك قد ولى».. مشيراً إلى أن سياسة مبارك تجاه الفلسطينيين، كانت تثير العديد من التساؤلات بين المصريين، حيث يرونها غير أخلاقية، نظراً لكونها خاضعة للضغوط الأميركية، مما أفقد مصر وضعها التاريخي في المنطقة[14].

أن الرأي العام المصرى ساخط على الحصار المفروض على قطاع غزة ، ويشعر الآن أن عصر مبارك قد ولى».. مشيراً إلى أن سياسة مبارك تجاه الفلسطينيين، كانت تثير العديد من التساؤلات بين المصريين، حيث يرونها غير أخلاقية، نظراً لكونها خاضعة للضغوط الأميركية، مما أفقد مصر وضعها التاريخي في المنطقة

في سياق متصل علقت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية على دور الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، وقالت الصحيفة إن هذا الدور يلقى بظلاله على السياسة الخارجية لمصر، التى أصبحت أكثر استقلالاً، وربما تمثل تحدياً إزاء الولايات المتحدة والأهداف الإسرائيلية في الشرق الأوسط[15].

أما عماد جاد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، فيقول إن إسرائيل ومعها دول الخليج، اعتادت على التعامل مع مصر على أنها دولة صغيرة، لكن السياسة الخارجية الجديدة لمصر تقوم على رعاية المصالح المصرية فقط، وليس الاستماع إلى الإسرائيليين أو الأميركيين.

من جانب آخر، أكد الكاتب والمحلل الإسرائيلى تسيفى بارئيل، فى صحيفة ‹هاآرتس›، أن مصادر أبلغته أن ما تقوم به مصر فى الوقت الحالي، من تبني المصالحة بين حركتى فتح وحماس، واهتمامها بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، ما هو إلا خطوات تسبق ما تسعى إليه الإدارة المصرية، من انتزاع اعتراف الدول الغربية والإدارة الأميركية بدولة فلسطينية يتم إعلانها والاعتراف بها.

مع ذلك فالبيئة العربية المحيطة بمصر ما عادت نفسها كما كانت سابقاً، فأهم ما يدور في تلك البيئة يرتبط بتحدي السلطة، أو التخلي عن السلطة، أو انهيار السلطة، أو إعادة بناء السلطة، أو الاستحواذ على السلطة، أو- عودة إلى المربع الأول- تحدي السلطة[16].

فضلاً عن دو المتشددين من المتحدين للسلطة في تلك البيئة، بما يعرف بالألتراس، أيَّ الشيء الفائق والزائد عن الحد في التأييد أو المعارضة السياسية، وهذا ما أتضح جلياً في تونس ومصر وليبيا وغيرها من البلدان العربية[17].

14 - كريم بيطار، تحولات في سياسة مصر تجاه إسرائيل، مجلة الموقف اللندنية،2، تشرين أول 2011.

15 - عن صحيفة الوول ستريت جورنال الأمريكية في 30 نيسان 2011، ترجمة نشرة متابعات المصرية، ع 166، كانون أول 2011، ص22.

16 - محمد عبد السلام، أوقات مضطربة: الحاجة إلى فهم حدود السلطة في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع188، نيسان2012، ص6-7.

17 - أمل حمادة، ملحق اتجاهات نظرية / مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع187، كانون الثاني 2012، ص24.

رابعاً: الدائرة الأفريقية

تمثل أفريقيا واحدة من دوائر الأمن القومي المصري، كنتيجة طبيعية لانحدار نهر النيل من أواسط القارة من جهة، فضلاً عن امتداد الحزام الجنوبي للأمن القومي المصري من منطقة الشريط الساحلي الصحراوي في إفريقيا، مروراً بأعالي النيل إلي بحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، وقد أدت مصر ومازالت تلعب دوراً هاماً في ضبط التوازن بين دول القارة الأفريقية، وأقاليمها وبين القوى المختلفة في العالم، فضلاً عن دورها في دعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي في القارة[18].

18 - محمود أبو العينين، الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتغيير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ع149، تموز 2002.

ويواجه الحزام الأمني الجنوبي تحديات رئيسة، هي تزايد نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء الكبرى، واضطراب الحالة الأمنية نتيجة للحرب الأهلية الليبية، وانتشار عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، مما يشكل تحديات إضافية أمام صناع السياسة الخارجية المصرية، ولذا، قد يكون مطروحاً في الحقبة المقبلة إمكانية اضطلاع مصر بدور رئيس في تأمين جنوبي البحر الأحمر ضد خطر القرصنة، وهو ما سيزيد بالتأكيد من عدد السفن التي تعبر قناة السويس، ومن ثم سيشكل ذلك التأمين إسهاماً مباشراً في تدعيم الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو.

وبوجه عام، ستفرض إعادة الانخراط المصري في إفريقيا تبني عدد من الاستراتيجيات الفاعلة والمستمرة في الدائرة الأفريقية، ومنها التضامن مع جميع الشعوب الإفريقية في مسيرتها نحو الديمقراطية والتنمية، بوصفها هدفاً رئيساً لثورة 25 يناير، وجعل التنمية المشتركة المستدامة عنصراً أساسياً في سياسة مصر الإفريقية، وإيجاد حالة من الاعتماد المتبادل تحول دون النزعات الصراعية، على جانب استثمار تأييد الشعوب الإفريقية لثورة الشعب المصري، من خلال التوظيف الأمثل لدبلوماسية المسار الثاني في العلاقات مع شعوب القارة عبر الدبلوماسية الشعبية، فضلاً عن الأدوات الثقافية والإعلامية التي تشكل حيزاً كبيراً من الوزن الإقليمي والدولي لمصر، وفقاً لمركزية موقعها بين قارات العالم القديم الثلاث، ومن ثم تنوع روافد هويتها القومية.

اتسمت توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الإفريقية وقضاياها في مرحلة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، بالنفعية والمحدودية، والتي كانت قائمة علي مفهوم « التكلفة والعائد»، وهو مدخل جُد خطير للاعتماد عليه في

تحديد الدور المصري في القارة، ومواقفه تجاه كثير من قضايا دولها، إذ نظر للدور المصري الخارجي وفاعليته إقليميا باعتباره مكلفاً اقتصادياً.

أن نجاح ثورة يناير يمثل فرصة مواتية لاستعادة مصر دورها الإقليمي والدولي، فالقيم والمثل (الحقوق المدنية والكرامة الإنسانية)، التي قامت ونادت بها الثورة المصرية أعطت دفعة هائلة للقوة الناعمة المصرية، لتكون عنوان المرحلة الجديدة للدور المصري، ناهيك عن الأدوات الصلبة التي تمكن مصر من التفاعل مع محيطها الإقليمي.

أن نجاح ثورة يناير يمثل فرصة مواتية لاستعادة مصر دورها الإقليمي والدولي، فالقيم والمثل (الحقوق المدنية والكرامة الإنسانية)، التي قامت ونادت بها الثورة المصرية أعطت دفعة هائلة للقوة الناعمة المصرية، لتكون عنوان المرحلة الجديدة للدور المصري

والمرحلة القادمة من السياسة الخارجية المصرية الإفريقية، لابد أن تقوم على عدد من الأولويات، من قبيل تنشيط العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية على المستويات كافة، والاضطلاع بدور نشط في احتواء الأزمات الإفريقية قبل أن تتفاقم، وعودة دور الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في حل الأزمات التي تنشب بدور فاعل وليس بدور المتفرج، وتبادل المشروعات الاستثمارية والتنموية بين الجانبين.

فالتغيرات الكبيرة التي شهدها الواقعان السوداني والمصري خلال عام 2011، والتي اتسمت بطابع المفاجأة في تطوراتها الديناميكية، فقد انقسم السودان لدولتين شمالية وجنوبية، بعد الاستفتاء لشعب جنوب السودان في يناير من العام الجاري، فيما انتفض الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير، ليسقط نظام «مبارك». وهذان الحدثان غيرا الأوضاع في كلا البلدين، مما يستوجب ضرورة صياغة استراتيجيات جديدة، في ظل تلك المعطيات، لمزيد من التقارب بين الشعبين، لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المتبادلة وفق رؤى حكيمة وراشدة.

وتشكل قضيتا الأمن المائي والغذائي لدول حوض نهر النيل دوراً كبيراً في وضع تصور لتكامل اقتصادي بين دول الحوض، لاسيما وأن دول الحوض شهدت الكثير من المجاعات، وكذلك صراعات بين الدول الإفريقية والعربية علي تقسيم مياه النيل، بالإضافة إلي أن هذا التكامل يمكن أن يعالج المشكلات البيئية والتنموية[19].

19 - خليل العناني، الدور الإقليمي لمصر.. إلى أين؟، صحيفة الأهرام المصرية، 22 كانون أول 2011.

خامساً: الدائرة الإسلامية

مصر دولة إسلامية لها ثقلها البشري والفكري والإسلامي، وهي قلب العالم الإسلامي، وتنظيم الإخوان المسلمين هو تنظيم مصري الأصل والنشأة منذ أكثر من نصف قرن، وأصبح الآن تنظيماً عابراً للقوميات، ومع الإقرار بقوة أي تنظيمات دينية إسلامية أخرى، شرقاً أو غرباً، فإن الأخوان المسلمين، سواء كانوا ضالعين في التورط في المخططات الاستعمارية بدءاً بالمخابرات البريطانية، وانتهاء بالمخابرات المركزية الأميركية، أو كانوا مخلصين لما يدعونه حقاً، فهم قوة فعلية على أرض الواقع، لم تتح لهم أبداً فرصة الفعل لنحكم على حقيقة توجهاتهم.

إن النظام المصري السابق الوارث شكلاً لثورة 52 منذ 1970 بوفاة جمال عبد الناصر، قد أثبت ولاؤه وإخلاصه للمصالح الأميركية والإسرائيلية بالتبعية، فهل وصلت قوة الأخوان المسلمين في رأي البعض إلى الحد الذي يجعلهم مرشحون لتمثيل تلك الشبكات الدينية، التي عّدها خبراء أميركيين جزءاً أساسياً من تشكيلة النظام العالمي الجديد الأكثر تعقيداً، ومن ثم فهل تتيح الولايات المتحدة لهم فرصة الحكم لأول مرة؟ أم سيبقى دور الأخوان المسلمون كما هو، فزاعة في الحد الأدنى، وحكومة ظل على الأكثر؟. ليس هناك من المؤشرات ما يكفي لترجيح أيَّ من الاحتمالين، فيما أظن طبعاً[20].

20 - مسعد غنيم ، عالم متحول في 2025، تقرير مجلس المخابرات القومي الأميركي، ج4و5، تشرين الثاني 2008.

وأن كانت السعودية خسرت حليفها المصري بعد ثورة مصر تبدو إيران وكأنها كسبت دولة عربية أخرى، ومصر لن ترتمي في أحضان إيران، إلا إنها اليوم أكثر حرية في تطبيع علاقاتها مع دول المنطقة ومنها إيران وتبني علاقات طبيعية معها بعد قطيعة دامت ثلاث عقود، وجاء السماح للسفن الإيرانية بعبور السويس في مرحلة الثورة رمزاً لبدء صفحة جديدة، تلتها زيارات الوفد المصري لطهران مؤخراً، مما يجعل إيران تكسب بعض المنفعة من تداعيات الربيع العربي، مما يجعل السعودية تتعجل في إرسال الدعم المالي للجيش المصري ورموزه الحالية، تخوفاً من تقارب مصري- إيراني.

وأن كانت السعودية خسرت حليفها المصري بعد ثورة مصر تبدو إيران وكأنها كسبت دولة عربية أخرى، ومصر لن ترتمي في أحضان إيران، إلا إنها اليوم أكثر حرية في تطبيع علاقاتها مع دول المنطقة ومنها إيران وتبني علاقات طبيعية معها بعد قطيعة دامت ثلاث عقود

سادساً: التحديات المحتملة للدور المصري

ثمة تحديات تواجه وستواجه الدور المصري، يعتمد تذليلها على حسن إدارة السياسة الخارجية المصرية، ومتغيرات إقليمية ودولية، إذ أن القوى نفسها التي ساهمت في الإطاحة بنظام

مبارك سوف تستمر في صياغة السياسات المصرية في السنوات المقبلة، ويأتي الحكم الرشيد على رأس قائمة المظالم المصرية القائمة منذ مدة طويلة، على الرغم من أن الشكاوى المستقبلية إزاء الحوكمة، لا تعني القمع والإقصاء السياسي والفساد المستشري، الذي تمثل بقوة في «الحزب الوطني الديمقراطي» تحت حكم مبارك «وحكومة رجال الأعمال»، إلا أن الاعتراضات لن تخمد تماماً، ويرجع ذلك إلى أن الاحتقان الشعبي في مصر في ظل مبارك، كان مرتبطاً جزئياً بالتوصيل الضعيف للخدمات، والتصور العام بعدم كفاءة الحكومة.

أن القوى نفسها التي ساهمت في الإطاحة بنظام مبارك سوف تستمر في صياغة السياسات المصرية في السنوات المقبلة، ويأتي الحكم الرشيد على رأس قائمة المظالم المصرية القائمة منذ مدة طويلة

وعلى الرغم من رحيل النظام إلا أن جهاز أمن الدولة والجهاز الإداري اللذين استحثا تلك المظالم، ما يزالان بشكل كبير كما هما، مما يؤكد إن الحوكمة سوف تبقى مصدراً للإحباط بالنسبة للكثير من المصريين.

وهناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر ما بعد حكم الرئيس مبارك:

الأول: سيناريو الأمل متمثلا بحكم دولة المواطنة.

الثاني: سيناريو الدولة الدينية.

الثالث: سيناريو استدامة الحالة الانتقالية: في ظل احتمالين: الأول سيطرة العسكريين على الحكم، والثاني سيناريو الدولة الفاشلة[21].

21 - حسن سلامة، السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، ملحق تحولات استراتيجية / مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد187، كانون الثاني2012، ص7 - 10.

وبالمثل لم يكن الاقتصاد هو الدافع الرئيس وراء الثورة، إلا أنه حرك الكثير من السخط الشعبي السائد في مصر، وعلى هذه الجبهة أيضاً سوف ترث الحكومة الجديدة من النظام القديم مشاكل معقدة لا تحصى، وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي نفذتها القيادة السابقة، و الزيادة المستمرة الذي كان يشهدها "الناتج المحلي الإجمالي"، إلا أن الثروة لم تنحدر إلى الطبقات الدنيا حيث أن معدلات الفقر العالية لا تزال قائمة، بجانب تصاعد معدلات البطالة بأنواعها.

وفي الوقت نفسه، تواجه القاهرة مبادرة غير مسبوقة من دول أصغر على منبع نهر النيل بمن فيها إثيوبيا والكونغو ورواندا وأوغندا، من بين دول أخرى تتنازع على 55.5 مليار متر مكعب من المياه- (أي ما يقرب من ثلثي التدفق السنوي لنهر

النيل)- الذي تسيطر عليه مصر تقليدياً. إن الموضوع المهم بشكل خاص بالنسبة لواشنطن، بعد خروج مبارك من الصورة، هو أن القاهرة سوف تبني سياسة جديدة لمواجهة- أو التكيف مع- دمشق وطهران الآخذة في الصعود إقليمياً إلى جانب تابعيها حماس وحزب الله.

كما أبرزت الانتخابات وجود حلفين رئيسيين مختلفين ولكن غير متضادين:

1 - الحلف السعودي الأميركي: وهو يهدف إلى التقليل من سرعة التغييرات السياسية والاجتماعية المصرية عقب الثورة، مع العمل على إعادة الاعتبار بصورة أو بأخرى إلى الرئيس المخلوع وحاشيته وإخراجهم من حالة السجن بأفضل الصور الممكنة. ويسعى هذا الحلف وبمساعدة المجلس العسكري إلى الإبقاء على أذرع النظام السابق في الإدارات المصرية، وهذا الحلف هو الذي اقترح تسليم القيادة في مصر للمجلس العسكري بذريعة تجنب الفوضى والفراغ.

ويسعى هذا الحلف وبمساعدة المجلس العسكري إلى الإبقاء على أذرع النظام السابق في الإدارات المصرية، وهذا الحلف هو الذي اقترح تسليم القيادة في مصر للمجلس العسكري بذريعة تجنب الفوضى والفراغ

2 - الحلف القطري التركي: وهو داعم للإخوان المسلمين، وكامن خلف فوزهم في الانتخابات، حيث اخوانية الحكومة التركية تقترن بمشاعر السيطرة القطرية على الحركة العالمية للإخوان المسلمين، عبر استضافة مرشدها العام يوسف القرضاوي، ومساعدتها لكبار رجال الأعمال والسياسيين المنتمين للحركة، ويختلف هذا الحلف عن سابقه في نقطة أساسية تتمثل في سعيه للانتقام من الرئيس مبارك بدل محاولة إنقاذه.

في المقابل يرفض محللون مصريون هذا التصنيف، باعتبار الحلفين وجهين لعملة واحدة، تتمثل بعرب أمريكا العاملين وفق توجيهاتها، وهذا الرفض ينطوي على التسليم بوقوع مصر مجدداً في الحضن الأميركي، كما كانت أيام مبارك، ولكن بطبعة جديدة هي طبعة الإخوان المسلمين، ما يعني ترقب ثورة مصرية جديدة يقول هؤلاء إن طلائعها بدأت في التظاهرات الأخيرة بميدان التحرير. كما يؤكدون إن عمادها هو اليسار المصري الجديد الجامع بين مختلف المكونات المتناقضة مع الإخوان المذكورة أعلاه[22].

22 -المصدر نفسه.

والحالة الثورية التي تجتاح العالم العربي، مؤذنة بالموجة الرابعة من الديمقراطية، من شأنها فتح آفاق جديدة لمنظومة العمل العربي المشترك، ممثلة في جامعة الدول العربية من جهة، وللتعاون الإقليمي مع كل من تركيا وإيران من جهة أخرى.

والحالة الثورية التي تجتاح العالم العربي، مؤذنة بالموجة الرابعة من الديمقراطية، من شأنها فتح آفاق جديدة لمنظومة العمل العربي المشترك، ممثلة في جامعة الدول العربية من جهة، وللتعاون الإقليمي مع كل من تركيا وإيران من جهة أخرى

وبناء علي ذلك، يمكن أن يتراجع إلي حد ما الاستقطاب بين محوري الاعتدال والممانعة، لتسود حالة من السيولة الإقليمية الناجمة عن تعقد شبكة العلاقات المصرية بالمنطقة، فلن تتخلي مصر عن علاقاتها القائمة مع الدول التي توصف بالمعتدلة، في الوقت ذاته الذي اتخذت فيه المبادرة بكسر الجمود في علاقاتها بالقوى التي تعرف بالممانعة، ومن ثم، يمكن لمصر من خلال أداء دورها المركزي في المنطقة، تخفيف حالة الاستقطاب، وإحلال السيولة بدلاً عنها، بزعم التعاون من أجل التنمية والتسوية السلمية في المنطقة.

ويواجه هذا السيناريو بمحاولات توسيع مجلس التعاون الخليجي، لتشكيل قوة ضغط "لوبي" داخل جامعة الدول العربية من الدول التي تمتلك احتياطياً ضخماً من الثروات النفطية والمعدنية، وترتبط بعلاقات متميزة مع الغرب، في مواجهة الدول التي كانت تشكل محور الممانعة وتشهد حاليا ثورات شعبية، وهي سوريا وليبيا واليمن، فضلاً عن الدول المرشحة للاضطرابات كالجزائر والسودان.

وسيعمل هذا اللوبي على حفظ مصالحه في لبنان والعراق، كما يمكن أن يجذب بالمساعدات الاقتصادية دول الأطراف كموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر، وفي حال إتمام هذه الترتيبات الإقليمية، سيكون على مصر، ومن ورائها تونس، مواجهة تحديات فيما يتعلق بالدور الإقليمي وامتداده الدولي[23].

وفي الجهة المقابلة، تحتل العلاقات مع السودان مكانة متقدمة في أولويات السياسة الخارجية المصرية، وهو الأمر الذي يتطلب مقاربات جديدة، تنظر بعين الاعتبار انفصال جنوب السودان، ويرتبط بذلك ملف جديد مطروح بشدة، وهو إيجاد صيغة للتكامل الاقتصادي الفعال بين مصر وتونس وليبيا ما بعد القذافي، قد ينضم إليها السودان، وهو ما يرجح احتمالات ظهور هلال عربي إفريقي يمتد من "القصرين" إلى "آبي"، وبمقدوره الاتساع وفق معايير معينة على غرار الاتحاد الأوروبي.

23 - للمزيد : محمد بيلي العليمي، التداعيات الإقليمية للثورة المصرية، مجلة الدبلوماسي، العدد 187، آيار2011، السنة الثامنة عشرة، النادي الدبلوماسي المصري، القاهرة، ص23.

حقيقة إن عناصر ومضامين بيئة الدور الإقليمي المصري من خصائص وتحديات لا تشجع على استعادة مصر دورها الإقليمي، فالبيئة الداخلية لمصر الآن ضعيفة مشغولة بمشاكل الدور وتوازن القوى بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية في مصر، والحال أكثر في البيئة الإقليمية على الصعيد العربي وغير العربي، فعلى الصعيد العربي لا يزال مؤشر التغيير متصاعد ومنشئ لحكومات هزيلة حديثة التجربة تحتاج لعقود لتقوية بنائها والتفاعل بجدية مع جوارها,ناهيك عن تبلور دول هامشية (قزمية) لا ترضى بدور مصري قوي، كما كان سابقاً، أما على الصعيد غير العربي، فتبرز أدوار قوى لا يمكن لمصر مجاراتها إقليميا كتركيا وإيران[24].

فالبيئة الداخلية لمصر الآن ضعيفة مشغولة بمشاكل الدور وتوازن القوى بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية في مصر، والحال أكثر في البيئة الإقليمية على الصعيد العربي وغير العربي

وبالتأكيد فأن عناصر البيئة الدولية أيضاً غير مواتية لمصر كما كانت إبان الحرب الباردة أو قبل أحداث 11 أيلول 2001[25].

لذلك يتطلب من السياسة الخارجية المصرية الوقوف على أرضية أقوى تعتمد الخطوات التالية:-

1.مراجعة علاقات مصر بمختلف دول العالم واتفاقياتها الخارجية لتحديد أوجه القصور والتمييز فيها.

2.تقويم هيكل وآليات العمل الدبلوماسي لمصر وتجاوز السطحية والضعف الذي اتسمت به خلال العقد الأول من هذا القرن.

3.التواصل مع مواقف مصر التقليدية إزاء القضية الفلسطينية، سواء عبر الأمم المتحدة أو عبر الضفة الغربية وقطاع غزة.

4.تقويم العلاقة بين مصر ودول حوض النيل، سعياً لتحقيق تحقق مصلحة مشتركة.

5.إعداد دراسة جادة وموثقة عن التحديات والأولويات المصرية للسنوات 2012-2022، لمعرفة مستقبل مصر الإقليمي والدولي[26].

24 - محمد السعيد إدريس، اتجاهات معاكسة : مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع188، نيسان2012، ص78-81.

25 - محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن ال21، مجلة المستقبل العربي، ،بيروت، ع190، ص4-25.

26 - نبيل فهمي، العودة: نحو سياسة خارجية مصرية فعالة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،ع187، كانون الثاني2012، ص44-47.

الخاتمة

نستدل مما تقدم إلى إن دور مصر الإقليمي في المستقبل، ربما سيكون تعديلاً لسياسات التراجع التي مثلها نظام مبارك، إن لم تكن استمرارية لها على الصعيد الإقليمي والدولي، إذ إن حجم التركة والروابط التي خلفها النظام السابق، سوف لن يكون بمقدور السياسات غير المخططة من تجاوزها.

فمع تمتع مصر بمقومات الدور الإقليمي وممارسته لها خلال فترات معينة عربيا وأفريقيا، إلا إنها لم تحافظ عليه، ولاسيما في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، والتغيرات العاصفة في العالم العربي سوف لا تسمح حتما لمصر استعادة الدور المفقود، لأن الهياكل السياسية الجيدة مشغولة بفوضى مستترة لا تمنحها فرص العمل العربي أو اللجوء لمصر للاحتكام إليها في أزماتها، ناهيك عن رغبة أميركية وأوربية تتوافق مع مصلحة إسرائيلية غير معلنة، بإبقاء مصر مشغولة بهموم داخلية، تبقيها هزيلة إزاء بيئتها الإقليمية الجديدة عليها.

والنتيجة أن على اساس دور مصر العربي والأفريقي، ستحسب فاعليتها الدولية، فإذا ما استثمرت مصر نفوذها العربي والأفريقي، بالتأكيد سيكون ظلالها دولياً، أما إذا ما انكفأت عربياً ودولياً فإن تأثيرها الدولي سيتلاشى أو يُحجم.◆